

التأمين التكافلي بديلا شرعيا للتأمين التجاري: دراسة فقهية وقانونية واقتصادية في ضوء التجربة المغربية

الباحث عبد الإله ممدوح

طالب باحث بسلك الدكتوراه، تخصص الفقه المقارن بالقانون

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الشريعة، فاس

Abdelilah.memdough@usmba.ac.ma

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التأمين التكافلي باعتباره نموذجًا تأمينيًا يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، مع بيان خصوصيته مقارنة بالتأمين التجاري من خلال مقارنة تجمع بين الأبعاد الفقهية والقانونية والاقتصادية، وتقييم واقع التجربة المغربية في ضوء تطورها التشريعي والمؤسسي ومؤشرات أدائها. كما تسعى الدراسة إلى الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع، واستشراف آفاق تطويره في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها قطاع التأمين. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، من خلال استقراء النصوص الشرعية وقرارات المجامع الفقهية، وتحليل المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة للتأمين التكافلي بالمغرب، والاستناد إلى المعطيات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبنك المغرب وتقارير الاستقرار المالي، مع إجراء قراءة مقارنة للتجربة المغربية في ضوء بعض التجارب الدولية الرائدة، ولا سيما ماليزيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن التأمين التكافلي يستند إلى منظومة تعاقدية تقوم على التبرع والتعاون وتقاسم المخاطر، بما يجعله أكثر اتساقًا مع مقاصد الشريعة الإسلامية من التأمين التجاري. كما أظهرت أن التجربة المغربية نجحت في إرساء إطار قانوني ومؤسسي متكامل، غير أن القطاع لا يزال يواجه تحديات تتعلق بتوسيع الحصة السوقية، وتنويع المنتجات، وتعزيز الثقافة التأمينية، وتطوير سوق إعادة التكافل، والاستثمار في الرقمنة والابتكار. وبينت الدراسة أن الانتقال من مرحلة التأسيس التشريعي إلى مرحلة النضج الاقتصادي يقتضي تطوير السياسات التنظيمية وتعزيز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة المالية التشاركية. الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، التأمين التجاري، المالية التشاركية، الرقابة الشرعية، التحول الرقمي، مدونة التأمينات، المغرب.

Takaful Insurance as a Shariah-Compliant Alternative to Conventional Insurance: A Jurisprudential, Legal, and Economic Study in Light of the Moroccan Experience

Abdelilah MEMDOUH

Abstract

This study examines Takaful insurance as a Shariah-compliant insurance model by adopting an integrated jurisprudential, legal, and economic approach. It aims to identify the distinctive features of Takaful compared to conventional insurance while assessing the Moroccan experience in light of its legislative, institutional, and market developments. The study also explores the major challenges facing the sector and discusses its future prospects within the context of the ongoing digital transformation of the insurance industry.

The research adopts a descriptive, analytical, and comparative methodology. It is based on the examination of Islamic legal sources and the resolutions of contemporary Islamic juristic councils, together with an analysis of the Moroccan legal and regulatory framework governing Takaful insurance. The study further relies on official statistical data published by the Insurance and Social Welfare Supervisory Authority (ACAPS), Bank Al-Maghrib, and the Financial Stability Reports, while drawing comparisons with leading international experiences, particularly those of Malaysia, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates.

The findings demonstrate that Takaful insurance is founded upon the principles of tabarru' (voluntary contribution), mutual cooperation, and risk-sharing, making it more consistent with the objectives of Islamic Shariah than conventional insurance. Although Morocco has succeeded in establishing a comprehensive legal and institutional framework for Takaful, the sector continues to face challenges related to market expansion, product diversification, public awareness, retakaful development, and digital innovation. The study concludes that the future development of the Moroccan Takaful industry depends on moving beyond legislative establishment toward greater economic maturity through enhanced innovation, digitalization, and institutional integration.

Keywords: Takaful Insurance; Conventional Insurance; Participatory Finance; Shariah Governance; Digital Transformation; Insurance Code; Morocco.

مقدمة

يشهد قطاع التأمين خلال السنوات الأخيرة تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية التي أعادت تشكيل طبيعة الخدمات المالية وآليات إدارة المخاطر. وفي هذا السياق، برز التأمين التكافلي باعتباره أحد أهم مكونات الصناعة المالية الإسلامية، لما يقوم عليه من مبادئ التعاون والتبرع وتقاسم المخاطر، بما يحقق التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. ولم يعد هذا النموذج مجرد بديل فقهي للتأمين التجاري، بل أصبح قطاعاً مالياً يشهد نمواً متزايداً على المستوى الدولي، مدعوماً بتطور الأطر التشريعية، وتنامي الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، واتساع مجالات الابتكار الرقمي.

وقد واكب المغرب هذا التوجه من خلال إدماج التأمين التكافلي ضمن منظومة المالية التشاركية، وإرساء إطار قانوني وتنظيمي خاص به، أسند بموجبه مهمة الرقابة المالية إلى هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والرقابة الشرعية إلى اللجنة الشرعية للمالية التشاركية التابعة للمجلس العلمي الأعلى. وقد أسهم هذا الاختيار في توفير بيئة مؤسسية متكاملة

لانطلاق النشاط، غير أن بناء إطار قانوني متين لا يكفي وحده لضمان نجاح التجربة، ما لم يواكبه تطور في المؤشرات الاقتصادية، واتساع في قاعدة المستفيدين، وابتكار في المنتجات والخدمات.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل التحول الرقمي الذي يشهده قطاع التأمين عالمياً، حيث أضحت تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والعقود الذكية، والمنصات الرقمية، من العوامل المؤثرة في تطوير الخدمات التأمينية، وتحسين إدارة المخاطر، والرفع من الكفاءة التشغيلية. ويطرح ذلك تحديات وفرصاً جديدة أمام شركات التأمين التكافلي بالمغرب، ويجعل من الضروري تقييم مدى جاهزية هذا القطاع لمواكبة التحولات التقنية مع المحافظة على الضوابط الشرعية التي تميزه. ورغم تعدد الدراسات التي تناولت التأمين التكافلي من زوايا فقهية أو قانونية أو اقتصادية، فإن معظمها انصرف إلى التأصيل النظري أو المقارنة العامة مع التأمين التجاري، في حين ظلت الدراسات التي تجمع بين التحليل الفقهي والقانوني والاقتصادي، وتعتمد على المؤشرات الرسمية لتقييم التجربة المغربية، محدودة نسبياً. كما أن أثر التحول الرقمي في مستقبل التأمين التكافلي لم يحظ بالاهتمام الكافي في كثير من الأدبيات الحديثة.

وتتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في اعتمادها مقارنة تحليلية نقدية تتجاوز الوصف إلى تقييم التجربة المغربية في ضوء المعطيات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الرقابية، مع ربط الإطار التشريعي بالممارسة العملية، والاستفادة من التجارب الدولية المقارنة، وتحليل أثر التحول الرقمي في تطوير صناعة التأمين التكافلي. ومن ثم، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة متكاملة تبرز مواطن القوة والإكراهات، وتقترح مداخل عملية لتعزيز مساهمة التأمين التكافلي في دعم الشمول المالي والتنمية الاقتصادية بالمغرب.

أهمية الموضوع

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية متزايدة بالنظر إلى تقاطعها مع ثلاثة مجالات حيوية تشهد تحولات متسارعة، وهي: الفقه الإسلامي، والتنظيم القانوني، وصناعة التأمين في ظل التحول الرقمي.

- الأهمية الفقهية والشرعية: تكمن في بحث مشروعية التأمين التكافلي بوصفه بديلاً شرعياً للتأمين التجاري، وتحليل الأسس الفقهية التي يقوم عليها، ومدى انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال وتحقيق التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.
- الأهمية القانونية والمؤسسية: تتمثل في دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي الذي اعتمده المشرع المغربي لتأطير التأمين التكافلي، وتحليل مدى قدرة هذا الإطار على تحقيق التوازن بين متطلبات الامتثال الشرعي وضمانات الحكامة والرقابة والاستقرار المالي داخل السوق التأمينية المغربية.
- الأهمية الاقتصادية والتنموية: تنبع من الدور الذي يمكن أن يؤديه التأمين التكافلي في تعبئة المدخرات، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاستثمار المنتج، وتوفير الحماية التأمينية لفئات من المجتمع كانت متحفظة تجاه التأمين التقليدي لأسباب دينية أو أخلاقية.
- الأهمية التطبيقية المرتبطة بالتجربة المغربية: تتجلى في كون المغرب يشهد مرحلة انتقالية مهمة في بناء منظومة مالية تشاركية متكاملة، حيث انتقل التأمين التكافلي من مجرد تصور قانوني إلى نشاط مؤسسي فعلي، وهو ما يقتضي تقييم هذه التجربة عملياً من خلال تحليل مؤشرات السوق، والتحديات التنظيمية، ومدى فعالية المؤسسات الرقابية والشرعية في مواكبة هذا التحول.
- الأهمية المستقبلية والرقمية: تتأكد في ظل التحولات الرقمية التي تعرفها صناعة التأمين عالمياً، حيث أصبح توظيف الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والمنصات الرقمية، والعقود الذكية، من العوامل المؤثرة في مستقبل الخدمات التأمينية. ومن ثم فإن دراسة التأمين التكافلي في ضوء هذه التحولات تساهم في استشراف آفاق تطويره وضمان قدرته على التكيف مع البيئة الرقمية الحديثة.

دوافع اختيار الموضوع

لم يكن اختيار موضوع "التأمين التكافلي بديلا شرعيا للتأمين التجاري: دراسة فقهية وقانونية و اقتصادية في ضوء التجربة المغربية" اختيارا اعتباطيا، بل جاء استجابة لجملة من الاعتبارات العلمية والعملية والموضوعية التي تعكس أهمية الموضوع وحدائته وارتباطه بالتحويلات التي يعرفها قطاع المالية التشاركية بالمغرب. ويمكن إجمال أبرز دوافع اختيار الموضوع فيما يأتي:

- أولا، يندرج الموضوع ضمن القضايا المعاصرة التي تحظى باهتمام متزايد على المستويين الأكاديمي والمهني، بالنظر إلى التطور الذي تعرفه صناعة المالية الإسلامية عالميا، وما يشهده التأمين التكافلي من توسع مستمر باعتباره أحد أهم مكوناتها الأساسية.
- ثانيا، تكتسي دراسة التأمين التكافلي أهمية خاصة من الناحية الشرعية، لارتباطها بإحدى الإشكالات الفقهية المعاصرة المتعلقة بمدى مشروعية التأمين التجاري والبدائل الشرعية الممكنة له، وما يثيره ذلك من نقاشات فقهية وقانونية واقتصادية تستوجب المزيد من البحث والتحليل.
- ثالثا، يأتي اختيار الموضوع في سياق التطورات التشريعية والمؤسسية التي شهدتها المغرب خلال السنوات الأخيرة في مجال المالية التشاركية، خاصة بعد إدماج التأمين التكافلي ضمن المنظومة القانونية الوطنية، وإصدار النصوص التنظيمية المؤطرة له، مما يجعل التجربة المغربية جديرة بالدراسة والتقييم العلمي.
- رابعا، تبرز الحاجة إلى تقييم التجربة المغربية في مجال التأمين التكافلي من خلال الانتقال من دراسة الإطار النظري والقانوني إلى تحليل واقع الممارسة العملية، وقياس مدى نجاح هذه التجربة في تحقيق الأهداف المرجوة منها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- خامسا، يكتسب الموضوع أهمية إضافية في ظل التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي، سواء تعلق الأمر بمحدودية الوعي المجتمعي، أو ضعف انتشار المنتجات التكافلية، أو إشكالات إعادة التكافل، أو المنافسة المتزايدة مع شركات التأمين التقليدي، وهو ما يستدعي دراسة علمية تساهم في تشخيص هذه الإكراهات واقتراح السبل الكفيلة بتجاوزها.
- سادسا، يرتبط اختيار الموضوع بالتحويلات الرقمية المتسارعة التي يشهدها قطاع التأمين عالميا، حيث أصبحت الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات من العوامل المؤثرة في تطوير الخدمات التأمينية وتحسين الكفاءة التشغيلية، الأمر الذي يفرض على قطاع التأمين التكافلي مواكبة هذه المستجدات بما يضمن استدامته وقدرته التنافسية.
- سابعا، يهدف البحث إلى الإسهام في إثراء المكتبة العلمية العربية والمغربية بدراسة تجمع بين الأبعاد الفقهية والقانونية والاقتصادية، وتتجاوز المقاربات الوصفية التقليدية نحو تحليل نقدي للتجربة المغربية في ضوء التجارب الدولية الرائدة، بما يساعد على إبراز مكان القوة والقصور واستشراف آفاق التطوير المستقبلية.
- وبناء على هذه الدوافع، يكتسب موضوع التأمين التكافلي أهمية علمية وعملية متزايدة، ويعد مجالا خصبا للبحث والدراسة، خاصة في ظل الرهانات المرتبطة بتعزيز مكانة المالية التشاركية وتطوير منظومة التأمين بالمغرب بما يحقق التوازن بين الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية.

إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة للبحث في التساؤل الآتي:

إلى أي حد نجحت التجربة المغربية في تحويل التأمين التكافلي من نموذج شرعي بديل إلى صناعة تأمينية قادرة على تحقيق التوازن بين الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية في ظل التحويلات الرقمية المعاصرة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما الأسس الفقهية والقانونية التي يقوم عليها التأمين التكافلي؟
- ما واقع سوق التأمين التكافلي بالمغرب ومؤشرات تطوره؟
- ما أبرز التحديات الاقتصادية والتنظيمية والرقمية التي تواجه هذه الصناعة؟
- ما مدى استفادة التجربة المغربية من التجارب الدولية الرائدة في مجال التأمين التكافلي؟
- وما الآفاق المستقبلية الكفيلة بتعزيز مكانة التأمين التكافلي داخل المنظومة المالية المغربية؟

فرضيات البحث

- تعد الفرضيات من المرتكزات المنهجية الأساسية التي ينطلق منها البحث العلمي، إذ تمثل إجابات أولية ومؤقتة عن الإشكالية المطروحة، يتم اختبارها والتحقق من مدى صحتها من خلال التحليل والدراسة. وانطلاقاً من الإشكالية المركزية المتعلقة بمدى نجاح التأمين التكافلي في المغرب في تحقيق التوازن بين الامتثال الشرعي والفعالية الاقتصادية في ظل التحولات الراهنة، يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:
- الفرضية الأولى: يقوم التأمين التكافلي على أسس فقهية وقانونية تجعله بديلاً مشروعاً للتأمين التجاري، وأكثر انسجاماً مع مقاصد الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية المعاصرة.
- الفرضية الثانية: رغم التطور التشريعي والمؤسسي الذي عرفه التأمين التكافلي بالمغرب، فإن التجربة المغربية لا تزال تواجه تحديات اقتصادية وتنظيمية تحد من قدرتها على تحقيق مستويات مرتفعة من التنافسية والانتشار مقارنة ببعض التجارب الدولية الرائدة.
- الفرضية الثالثة: يمكن للتحويل الرقمي والتقنيات الحديثة أن يسهما في تعزيز فعالية التأمين التكافلي بالمغرب من خلال تحسين الخدمات التأمينية، وتوسيع قاعدة المستفيدين، ورفع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات التكافلية.
- الفرضية الرابعة: يرتبط نجاح التجربة المغربية في مجال التأمين التكافلي بمدى قدرتها على تحقيق التكامل بين الضوابط الشرعية والمتطلبات القانونية والاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

أهداف البحث

سعت هذه الدراسة إلى تناول التأمين التكافلي باعتباره بديلاً شرعياً للتأمين التجاري من خلال مقارنة تجمع بين الأبعاد الفقهية والقانونية والاقتصادية، وذلك بهدف الإسهام في فهم الأسس التي يقوم عليها هذا النظام التأميني وبيان خصوصياته مقارنة بالتأمين التجاري. كما هدفت إلى إبراز المرتكزات الشرعية والقانونية التي يستند إليها التأمين التكافلي، وبيان مدى انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأحكام المعاملات المالية المعاصرة.

كما عملت الدراسة على تحليل التجربة المغربية في مجال التأمين التكافلي من خلال استعراض الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي المؤطر لهذا النشاط، وتقييم مدى مساهمة الإصلاحات القانونية والتنظيمية في توفير البيئة الملائمة لتطوره وتعزيز مكانته داخل المنظومة المالية الوطنية. وسعت كذلك إلى الوقوف على واقع سوق التأمين التكافلي بالمغرب، واستجلاء أبرز التحديات الاقتصادية والتنظيمية والعملية التي تواجهه، ومدى تأثيرها في وتيرة نموه وانتشاره.

ومن جهة أخرى، هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر التحولات الرقمية والتكنولوجية الحديثة في تطوير صناعة التأمين التكافلي، وبيان الإمكانيات التي تتيحها الرقمنة والابتكار التقني لتحسين جودة الخدمات التأمينية وتعزيز الكفاءة التشغيلية

للمؤسسات التكافلية. كما سعت إلى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال من خلال إجراء قراءة مقارنة للتجارب الناجحة، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تسهم في دعم التجربة المغربية وتطويرها.

وأخيرا، هدفت الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات العلمية والعملية الرامية إلى تعزيز فعالية التأمين التكافلي بالمغرب، وتطوير إطاره التشريعي والتنظيمي، بما يحقق التوازن بين متطلبات الامتثال الشرعي ومقتضيات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية، ويساهم في دعم مسار المالية التشاركية ومواكبة التحولات الاقتصادية والرقمية المعاصرة.

المناهج المعتمدة

اقتضت طبيعة الموضوع وتعدد أبعاده الشرعية والقانونية والاقتصادية اعتماد مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة التي مكنت من الإحاطة بمختلف جوانبه وتحليل إشكالياته بصورة موضوعية ومتوازنة. فقد تم الاعتماد أساسا على المنهج الوصفي من خلال رصد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتأمين التكافلي والتأمين التجاري، وبيان خصائصهما وأسس كل منهما، إلى جانب وصف الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لنشاط التأمين التكافلي بالمغرب.

كما تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل النصوص الشرعية والفقهية والقانونية المؤطرة للتأمين التكافلي، ودراسة مختلف الآراء الفقهية والمقتضيات التشريعية ذات الصلة، مع الوقوف على مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام التأميني. وقد مكن هذا المنهج من تجاوز العرض الوصفي إلى مناقشة مختلف الإشكالات التي يثيرها التطبيق العملي للتأمين التكافلي في الواقع المغربي.

واعتمدت الدراسة كذلك على المنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري من حيث الأسس والمبادئ والآليات والأهداف، فضلا عن مقارنة التجربة المغربية ببعض التجارب الدولية الرائدة، ولاسيما التجارب الماليزية والسعودية والإماراتية، بهدف إبراز نقاط القوة والقصور واستخلاص الممارسات الفضلى التي يمكن الاستفادة منها في تطوير سوق التأمين التكافلي بالمغرب.

كما تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي من خلال تتبع النصوص الشرعية والقرارات الفقهية والمعايير الصادرة عن الهيئات المختصة، واستقراء البيانات والمعطيات المتعلقة بواقع التأمين التكافلي، بما أتاح بناء تصور متكامل حول تطور هذا القطاع وتحدياته وآفاقه المستقبلية.

وأخيرا، تم توظيف المنهج النقدي في مناقشة فعالية الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر للتأمين التكافلي، وتحليل بعض الإشكالات العملية والاقتصادية التي تواجه التجربة المغربية، وتقييم مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية في ظل التحولات الرقمية والمالية المعاصرة.

الدراسات السابقة والقيمة المضافة

يعد استعراض الدراسات السابقة خطوة أساسية في البناء المنهجي للبحث العلمي، إذ يتيح الوقوف على الجهود العلمية المنجزة في موضوع الدراسة، والكشف عن أهم النتائج التي توصلت إليها الأدبيات المتخصصة، فضلا عن تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية. كما يساهم في إبراز الفجوات البحثية التي ما تزال تحتاج إلى مزيد من التحليل، بما يسمح بتحديد الإضافة العلمية التي يسعى البحث إلى تحقيقها.

وفي هذا الإطار، تم التركيز على مجموعة من الدراسات الحديثة التي تناولت التأمين التكافلي في المغرب من زوايا مختلفة، سواء من حيث محددات تبنيه، أو من حيث أبعاده الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: عرض الدراسات السابقة

✓ تناولت دراسة عبد الهادي لميم ومولاي عمر السعدي (Lamime & Essardi, 2024) المعنونة بـ «Exploration des Déterminants de l'Adoption de l'Assurance Takaful au Maroc : Une Étude Empirique Basée sur la Théorie Décomposée du

«Comportement 1481Planifié et l'Analyse PLS-SEM» شملت 180 مستجوبا . وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في قرار الأفراد بالانخراط في منتجات التأمين التكافلي، وانتهت إلى أن مستوى الوعي بالتأمين التكافلي والاتجاهات السلوكية والثقة في المنتجات المالية الإسلامية تعد من أبرز العوامل المؤثرة في نية الاشتراك في هذه المنتجات. وتبرز أهمية هذه الدراسة في انتقالها من المقاربة النظرية إلى الدراسة الميدانية لسلوك المستهلك المغربي، غير أنها اقتصر على جانب الطلب دون التوسع في تحليل الإطار القانوني أو المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالسوق التكافلي المغربية.

✓ كما عالجت دراسة رشيد المستور وعثمان السراوي وعمر خربوش (El Mastour, Asraoui & Kharbouch, 2024) الموسومة بـ: «Comparative Analysis of Solvency and Risk Management between Conventional and Participative Insurance of Morocco» (Takaful): The Case 1482of Morocco» إشكالية الملاء المالية وإدارة المخاطر في قطاع التأمين المغربي من خلال مقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن نجاح التأمين التكافلي بالمغرب يرتبط بمدى تطوير المنتجات التأمينية وتعزيز الوعي المجتمعي وتحسين الإطار الرقابي والتنظيمي. وتمثل هذه الدراسة إضافة مهمة بالنظر إلى تركيزها على الجانب الاقتصادي والمالي، غير أنها لم تتناول الأبعاد الفقهية والتشريعية للتأمين التكافلي ولم تعالج التحديات الرقمية التي أصبحت مؤثرة في مستقبل الصناعة التأمينية.

✓ أما دراسة كاميليا السهاقي ومحمد حيسون (Sehaqui & Haissoune, 2024) المعنونة بـ: «L'Assurance Takaful au Maroc : Un Levier de Solidarité Financière et de Bien-être Social» 1483, فقد ركزت على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتأمين التكافلي بالمغرب، وأبرزت دوره في تعزيز التضامن المالي وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتوسيع نطاق الشمول المالي. كما أكدت الدراسة أن نجاح هذا النموذج التأميني يظل رهيناً بتطوير البيئة القانونية والمؤسسية ورفع مستوى الوعي التأميني لدى مختلف فئات المجتمع. ورغم أهمية النتائج التي توصلت إليها، فإنها لم تتناول بصورة معمقة مؤشرات الأداء الاقتصادي للسوق التكافلية المغربية أو تحدياتها التنظيمية والتقنية.

ثانيا: مناقشة الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها ركزت على جوانب محددة من التأمين التكافلي بالمغرب؛ حيث اهتمت الدراسة الأولى بمحددات تبني منتجات التكافل، وانصببت الدراسة الثانية على الجوانب المالية المرتبطة بالملاءة وإدارة المخاطر، بينما ركزت الدراسة الثالثة على الأبعاد الاجتماعية والتنموية للتأمين التكافلي. ورغم أهمية هذه الدراسات وما قدمته من نتائج علمية قيمة، فإنها عالجت موضوع التأمين التكافلي من زوايا جزئية ومتخصصة، دون تقديم دراسة شاملة تجمع بين الأبعاد الفقهية والقانونية والاقتصادية والتطبيقية في إطار موحد.

Abdelhadi LAMIME, FSJES-UCAM, Moulay Omar ESSARDI FSJES-UCAM, Exploration des Déterminants de l'Adoption de l'Assurance Takaful au Maroc : 1481 Une Étude Empirique Basée sur la Théorie Décomposée du Comportement Planifié et l'Analyse PLS-SEM, DOI : <https://doi.org/10.34874/PRSM/rmedc-n62.53897>, No. 62 (2024): Revue Marocaine d'Economie et de Droit Comparé - FSJES, UCA, Marrakech

Rachid El MASTOUR ((Doctoral student) Faculty of Economics and Management), Otman ASRAOUI ((Doctoral student) Faculty of Economics and Management), Omar KHARBOUCH((Teacher-researcher)Faculty of Economics and Management Université Ibn Tofail Kenitra, Morocco), Comparative Analysis of Solvency and Risk anagement between Conventional and Participative Insurance (Takaful): The Case of Morocco, DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.10755880> , <https://journal-efm.fr/index.php/JEFM/article/view/71>

SEHAQUI Camélia, (Doctorante chercheuse, Laboratoire de Recherche en Management et Développement, (LRMD), Faculté d'Economie et de Gestion, 1483 Université Hassan 1er de Settat, Maroc), HAISSOUNE Mohamed(Professeur d'Enseignement Supérieur, Laboratoire de Recherche en Management et Développement, (LRMD), Faculté d'Economie et de Gestion, Université Hassan 1er de Settat, Maroc), L'assurance Takaful Au Maroc : Un Levier De Solidarité Financière Et De Bien-Être Social, <https://ijame.com/index.php/IJAME/article/view/122>, Vol. 2 No. 10 (2024)

ومن هنا تتمثل القيمة المضافة للدراسة الحالية في سعيها إلى تقديم مقارنة تكاملية تجمع بين التأصيل الفقهي والتحليل القانوني والتقييم الاقتصادي للتأمين التكافلي في ضوء التجربة المغربية. كما تتميز بمحاولة تحليل واقع السوق التكافلية المغربية استناداً إلى المعطيات والمؤشرات الحديثة، مع مناقشة أبرز التحديات العملية والتنظيمية التي تواجهها، وربط ذلك بالتحويلات الرقمية التي تعرفها صناعة التأمين عالمياً. وإلى جانب ذلك، تسعى الدراسة إلى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التأمين التكافلي من أجل استشراف آفاق تطوير التجربة المغربية وتعزيز مساهمتها في دعم منظومة المالية التشاركية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خطة البحث

انسجاماً مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، وتحقيقاً للأهداف المتوخاة من الدراسة، تم تقسيم البحث إلى بحثين رئيسيين متكاملين يجمعان بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي.

خصص المبحث الأول للتأصيل الفقهي والقانوني للتأمين التكافلي، وذلك من خلال دراسة الأسس الشرعية التي يقوم عليها هذا النظام التأميني، وبيان خصائصه ومقوماته وأوجه تميزه عن التأمين التجاري، فضلاً عن تحليل الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر له في المغرب.

أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة التجربة المغربية للتأمين التكافلي من خلال تحليل واقع السوق ومؤشرات تطورها، والوقوف على أبرز التحديات الاقتصادية والتنظيمية والرقمية التي تواجهها، مع إجراء قراءة مقارنة في ضوء بعض التجارب الدولية الرائدة، واستشراف الآفاق المستقبلية الكفيلة بتعزيز مساهمة التأمين التكافلي في دعم منظومة المالية التشاركية بالمغرب.

وعليه، جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: التأصيل الفقهي والقانوني للتأمين التكافلي.
 - المطلب الأول: الأسس الفقهية للتأمين التكافلي.
 - المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التكافلي بالمغرب.
- المبحث الثاني: التجربة المغربية للتأمين التكافلي بين الواقع والآفاق.
 - المطلب الأول: واقع سوق التأمين التكافلي بالمغرب ومؤشرات تطوره.
 - المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والتنظيمية والرقمية وآفاق التطوير في ضوء التجارب المقارنة

المبحث الأول: التأصيل الفقهي والقانوني للتأمين التكافلي

لم يأت التأمين التكافلي بوصفه مجرد بديل تقني للتأمين التجاري، وإنما نشأ استجابة لاجتهاد فقهي معاصر سعى إلى التوفيق بين الحاجة المتزايدة إلى إدارة المخاطر وبين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية. ومن ثم، فإن فهم هذا النظام يقتضي الوقوف على الأسس الفقهية التي يقوم عليها، ثم بيان الكيفية التي نظم بها المشرع المغربي ممارسته داخل المنظومة القانونية الوطنية.

لذلك يتناول هذا المبحث المرتكزات الشرعية للتأمين التكافلي، قبل الانتقال إلى دراسة الإطار القانوني والمؤسسي المنظم له بالمغرب، مع إيراد قراءة تحليلية تتجاوز مجرد عرض النصوص إلى مناقشة مدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي شرعت من أجلها.

المطلب الأول: الأسس الفقهية للتأمين التكافلي بين التأصيل والنقد

يقوم التأمين التكافلي على تصور مغاير للتأمين التجاري من حيث فلسفته العقدية وأهدافه وآليات عمله، إذ يستند إلى فكرة التعاون وتقاسم المخاطر عوض نقلها مقابل عوض مالي. وقد كان هذا التحول ثمرة اجتهاد فقهي معاصر استند إلى الأصول

العامة للشريعة الإسلامية وإلى قرارات المجامع الفقهية والمعايير الشرعية المنظمة للصناعة المالية الإسلامية. ومن هذا المنطلق، يقتضي البحث بيان الأساس الشرعي والتكليف الفقهي للتأمين التكافلي، ثم الوقوف على الضوابط الشرعية التي تحكم ممارسته في ضوء مقاصد الشريعة.

الفرع الأول: الأساس الشرعي والتكليف الفقهي للتأمين التكافلي

يقوم التأمين التكافلي على مبدأ التعاون والتكافل، وهو من المبادئ الراسخة في الشريعة الإسلامية، ويستند إلى قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (1484)، كما تؤكد السنة النبوية هذا المعنى في قوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد...» (1485)، وهي نصوص تؤسس لمبدأ تحمل الجماعة آثار الضرر بما يحقق مقاصد الشريعة في التعاون والتراحم وحفظ الأموال.

وقد استأنس الفقه الإسلامي المعاصر ببعض التطبيقات التاريخية، كنظام العاقلة في تحمل الديات، والدور الذي اضطلع به بيت المال في كفالة المحتاجين وجبر الأضرار العامة، باعتبارها نماذج تعكس حضور فكرة التكافل في الفقه الإسلامي، دون أن يعني ذلك تطابقها مع التأمين التكافلي بصورته المؤسسية المعاصرة.

وفي ضوء هذه الأصول، انتهى مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم (1486/2/9) بشأن التأمين وإعادة التأمين إلى جواز التأمين التعاوني القائم على التبرع والتكافل، كما نص المعيار الشرعي رقم (1487/26) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) على أن العلاقة بين المشتركين تقوم على التبرع، بينما تتولى شركة التكافل إدارة الصندوق وفق صيغ مشروعة، كعقد الوكالة أو المضاربة أو الجمع بينهما.

ومع ذلك، فإن البنية العقدية للتأمين التكافلي لا تقتصر على عقد التبرع وحده، بل تقوم على منظومة متكاملة تتداخل فيها علاقات التبرع والإدارة والاستثمار، وهو ما أفرز نماذج تشغيلية متعددة تختلف باختلاف الصيغة المعتمدة في إدارة أموال المشتركين واستثمارها، مع بقاء مبدأ الفصل بين أموال المساهمين وأموال صندوق التكافل أحد أهم الضمانات الشرعية التي تقوم عليها هذه الصناعة.

ومن خلال ما سبق، يتبين أن خصوصية التأمين التكافلي لا ترجع إلى مجرد استبدال بعض المصطلحات أو الصيغ العقدية، وإنما إلى اختلاف فلسفته القانونية والشرعية في إدارة الخطر؛ فالمعيار الحاسم في تمييزه عن التأمين التجاري يكمن في طبيعة العلاقة التي تربط أطرافه، وفي مدى التزامها بمبدأ التعاون وتقاسم المسؤولية، وهو ما يجعل مشروعيته مرتبطة بسلامة البناء المؤسسي للعقد أكثر من ارتباطها بوصف فقهي مجرد.

الفرع الثاني: الضوابط الشرعية ومقاصد الشريعة في تنظيم التأمين التكافلي

لا تقتصر مشروعية التأمين التكافلي على قيامه على عقد التبرع أو على استناده إلى مبدأ التعاون، بل تتوقف كذلك على احترام مجموعة من الضوابط الشرعية التي تحكم إنشاءه وممارسته وإدارة أمواله. فالتأمين التكافلي ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة في المعاملات المالية، بما يضمن حماية الحقوق، وتحقيق العدل، وصيانة الأموال، وتجنب أسباب الغرر والربا والميسر.

وفي هذا الإطار، أكدت المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (1488) ضرورة الفصل التام بين أموال المساهمين وأموال المشتركين، وأن تدار أموال صندوق التكافل باستقلالية مالية

1484 القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 2.

1485 البخاري، كتاب الأدب، رقم 6011: مسلم، كتاب البر والصلة، رقم 2586.

1486 مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (1985). قرار رقم: 9 (2/2) بشأن التأمين وإعادة التأمين. الدورة الثانية، جدة، المملكة العربية السعودية: منظمة المؤتمر الإسلامي.

1487 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2008). (AAOIFI). المعيار الشرعي رقم (26): التأمين الإسلامي. ضمن كتاب المعايير الشرعية. المنامة، البحرين.

1488 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي رقم (26): التأمين الإسلامي.

ومحاسبية، مع استثمارها في مجالات مشروعة، وتوزيع الفائض التأميني وفق الآليات المتفق عليها مسبقا، بما يحقق الشفافية ويمنع تعارض المصالح بين أطراف العلاقة التأمينية. كما شددت هذه المعايير على ضرورة خضوع شركات التكافل لرقابة هيئة شرعية مستقلة تتولى التحقق من سلامة المنتجات والعمليات ومدى التزامها بأحكام الشريعة.

ومن جهة أخرى، يمثل الالتزام بمقاصد الشريعة أحد المرتكزات الأساسية في تقويم المعاملات المالية المعاصرة، وهو ما أكدته مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 247 (9/25) 1489 بشأن ضوابط أعمال مقاصد الشريعة في توجيه المعاملات المالية المعاصرة، حيث أوضح أن المقاصد الشرعية لا ينبغي أن تستعمل بمعزل عن الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية، وإنما في إطار ضوابط منهجية تراعي مراتب المقاصد، ومآلات التصرفات، والتمييز بين المقاصد والوسائل، والتحقق من واقعية المعاملات وعدم صورتها. كما أكد القرار أن من أهم مقاصد المعاملات المالية تحقيق العدل، وحفظ المال، وتداوله، ورواجه، ووضوح المعاملات واستقرارها¹⁴⁹⁰.

وتكتسي هذه الضوابط أهمية خاصة في مجال التأمين التكافلي، بالنظر إلى التطور الذي تعرفه منتجاته وآليات عمله، وما يرافق ذلك من تحديات قانونية واقتصادية وتقنية، تفرض تجاوز الاختصار على سلامة الصياغة العقدية إلى فحص حقيقة العمليات وأثارها الاقتصادية والمالية. فالعبرة لا تكمن في توافق الشكل مع الأحكام الشرعية فحسب، وإنما في مدى تحقيق النظام لمقاصده في حماية الأموال، وتحقيق العدالة بين المشتركين، وتعزيز الثقة في المؤسسة التكافلية، وضمان استدامتها. ومن خلال ذلك، يظهر أن معيار مشروعية التأمين التكافلي لا يقتصر على استيفاء الشروط الشكلية للعقد، وإنما يمتد إلى تقييم مدى تحقيقه للمقاصد التي شرعت من أجلها المعاملات المالية الإسلامية. وعليه، فإن استحضار مقاصد الشريعة ينبغي أن يكون أداة لتقويم الممارسة العملية وتطويرها، لا مجرد وسيلة لتأكيد المشروعية، لأن نجاح التجربة التكافلية يقاس بقدرتها على الجمع بين الالتزام بالأحكام الشرعية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة في التطبيق.

خلاصة المطلب

يتبين من خلال ما سبق أن التأمين التكافلي يستند إلى أساس فقهي يقوم على مبدأ التعاون والتبرع وتقاسم المخاطر، وهي مبادئ تجد سندها في النصوص الشرعية والاجتهاد الفقهي المعاصر، كما تعززها المعايير الشرعية والقرارات الصادرة عن المجامع الفقهية. غير أن خصوصية هذا النظام لا تتحدد بمجرد مشروعية أصوله، وإنما بمدى التزامه بضوابط الحوكمة الشرعية واستقلالية صندوق التكافل، وتحقيقه للمقاصد التي تستهدفها الشريعة في المعاملات المالية.

إن القيمة الحقيقية للتأمين التكافلي لا تكمن في كونه بديلا نظريا للتأمين التجاري، وإنما في قدرته على تقديم نموذج مؤسسي يوازن بين الامتثال الشرعي والكفاءة الاقتصادية. ومن ثم، فإن تقييم هذا النموذج يقتضي الانتقال من مناقشة مشروعيته الفقهية المجردة إلى دراسة كيفية تنزيله داخل الأطر القانونية والمؤسسية، وهو ما يفرض تناول الإطار التشريعي والتنظيمي الذي اعتمده المغرب لتنظيم نشاط التأمين التكافلي، وبيان مدى فعاليته في تحقيق هذه الغاية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي للتأمين التكافلي بالمغرب

لا يكتمل الحديث عن التأمين التكافلي عند بيان أسسه الفقهية، لأن نجاحه في الواقع العملي يظل رهيناً بوجود إطار قانوني ومؤسسي يضمن سلامة ممارسته ويحقق التوازن بين متطلبات الامتثال الشرعي ومقتضيات الاستقرار المالي. وقد عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في هذا المجال، من خلال إدماج التأمين التكافلي ضمن المنظومة القانونية الوطنية، وإحداث آليات رقابية وتنظيمية خاصة به، في إطار مشروع أشمل يهدف إلى استكمال مكونات المالية التشاركية. ومن ثم، يقتضي الأمر الوقوف على أهم ملامح هذا الإطار، قبل تقييم مدى فعاليته في مواكبة تطور السوق التكافلية.

¹⁴⁸⁹ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم (25/9) 247 بشأن ضوابط أعمال مقاصد الشريعة في توجيه المعاملات المالية المعاصرة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الدورة الخامسة والعشرون، جدة، 2023.

¹⁴⁹⁰ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم (5/18) 167 بشأن المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام.

الفرع الأول: التطور التشريعي والتنظيمي للتأمين التكافلي بالمغرب

لم يظهر التأمين التكافلي بالمغرب بصورة مستقلة عن مشروع تطوير المالية التشاركية، بل جاء ثمرة مسار تشريعي ومؤسسي بدأ بإعادة هيكلة المنظومة القانونية المنظمة للقطاع المالي، بما يسمح بإدماج منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية داخل الإطار القانوني الوطني. وقد شكل صدور القانون رقم 1491/59 المعدل والمتمم لمدونة التأمينات 1492 محطة أساسية في هذا المسار، إذ أقر لأول مرة مقتضيات القانونية المنظمة للتأمين التكافلي، محدداً المبادئ العامة التي تحكم ممارسته وشروط اعتماده وآليات الإشراف عليه.

ولم يقتصر الأمر على التعديل التشريعي، بل أعقبته مجموعة من النصوص التنظيمية التي حددت كفاءات تطبيق أحكام المدونة، ولا سيما ما يتعلق بشروط اعتماد مقاولات التأمين التكافلي، وتنظيم صناديق التكافل، وآليات تدبير الفائض التأميني، وضوابط الاستثمار، وقواعد المحاسبة والإفصاح. كما أسندت مهمة الرقابة إلى هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي 1493 (ACAPS)، باعتبارها الجهة المختصة بالإشراف على قطاع التأمين، مع إخضاع المنتجات التكافلية لمراقبة المطابقة الشرعية من قبل اللجنة الشرعية للمالية التشاركية التابعة لمجلس العلمي الأعلى 1494، بما يضمن انسجامها مع الأحكام الشرعية قبل تسويقها.

ويعكس هذا التنظيم المزدوج خصوصية التأمين التكافلي، إذ يجمع بين الرقابة المالية الهادفة إلى حماية المؤمن لهم وضمان استقرار السوق، والرقابة الشرعية التي تتولى التحقق من مطابقة المنتجات والعمليات لأحكام الشريعة الإسلامية. ويعد هذا النموذج من أبرز السمات التي تميز التجربة المغربية، حيث يقوم على التكامل بين المؤسسات الرقابية بدل الفصل بينها. كما أولى المشرع المغربي أهمية خاصة لاستقلال الذمة المالية لصندوق التأمين التكافلي، فنص على الفصل بين أموال المساهمين وأموال المشتركين، ومنع اختلاطهما، مع إخضاع عمليات استثمار أموال الصندوق للضوابط الشرعية والقواعد الاحترازية المعمول بها في القطاع. ويهدف هذا التنظيم إلى تعزيز الشفافية، وحماية حقوق المشتركين، وضمان سلامة التدبير المالي للصندوق.

ومن خلال استقراء هذا المسار، يتبين أن المشرع المغربي لم يقتصر على إدراج التأمين التكافلي ضمن مدونة التأمينات، بل سعى إلى بناء منظومة قانونية متكاملة تراعي خصوصية هذا النشاط. غير أن اكتمال البناء التشريعي لا يعني بالضرورة اكتمال نضج السوق، إذ يظل نجاح النصوص القانونية رهينا بمدى قدرتها على توفير بيئة عملية تشجع على تطوير المنتجات، وتوسيع

1491 القانون رقم 59.13 القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات بتاريخ 25 أغسطس 2016 (21 من ذي القعدة 1437)، وتم نشره في الجريدة الرسمية للمملكة المغربية بتاريخ 19 سبتمبر 2016

1492 مدونة التأمينات المغربية، الصادرة بموجب القانون رقم 17.99 بتاريخ 3 أكتوبر 2002، الإطار القانوني الأساسي المنظم لقطاع التأمينات وعقودها في المغرب.

1493 يستند التأمين التكافلي في المغرب إلى منظومة قانونية وتنظيمية متكاملة تشرف عليها هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS)، وتتكون من المراجع الأساسية التالية:

- القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات: وهو الإطار القانوني الشامل، والذي تم تغييره وتنظيم أحكامه لاحقاً (خاصة بموجب القانون 87.18) لإدماج أحكام التأمين التكافلي.

- قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2403.21 الصادر في 7 سبتمبر 2021، وهو القرار الرسمي الذي يصادق على منشور الهيئة الخاص بتطبيق أحكام مدونة التأمينات المتعلقة بالتأمين التكافلي

- منشور الهيئة رقم AS/02/21 الصادر في 20 أبريل 2021، ويحدد بالتفصيل قواعد وعقود التأمين التكافلي، ونظام تسيير الصندوق، بالإضافة إلى شروط مقاولات التكافل

- قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2402.21 الصادر في 7 سبتمبر 2021، والمتعلق بتطبيق أحكام المدونة وتحديد كفاءات توزيع الفوائض التقنية والمالية على المشتركين.

1494 تصدر "اللجنة الشرعية للمالية التشاركية" التابعة لمجلس العلمي الأعلى جميع "الآراء بالمطابقة" لمنتجات التأمين التكافلي. ويعد الرأي بالمطابقة رقم 65، الصادر بتاريخ 17 ذي الحجة 1442 (الموافق 28 يوليوز 2021)، المرجع الأساسي الذي يؤطر هذه المنتجات في المغرب.

قاعدة المستفيدين، وتحقيق تنافسية حقيقية داخل القطاع، وهي اعتبارات لا يمكن قياسها من خلال النصوص وحدها، وإنما من خلال الممارسة والمؤشرات الاقتصادية، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

الفرع الثاني: قراءة نقدية للإطار المؤسسي والرقابي للتأمين التكافلي بالمغرب

لم يقتصر تنظيم التأمين التكافلي بالمغرب على سن قواعد قانونية تؤطر ممارسته، بل واكمه إرساء منظومة مؤسسية تتقاسم فيها عدة جهات مهام الإشراف والرقابة، بما يعكس خصوصية هذا النشاط الذي يجمع بين الاعتبارات المالية والضوابط الشرعية. ويقوم هذا التنظيم على توزيع الاختصاصات بين الجهات الرقابية والشرعية، بما يهدف إلى ضمان سلامة المعاملات، وحماية حقوق المشتركين، والمحافظة على استقرار السوق¹⁴⁹⁵.

وفي هذا الإطار، تضطلع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) بدور محوري في تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه، من خلال منح الاعتمادات، ومراقبة الملاءة المالية، وتتبع احترام قواعد الحكامة والتدبير، والسهر على حماية المؤمن لهم والمستفيدين من العقود، وذلك وفق الاختصاصات المخولة لها بموجب القانون رقم 64.12 القاضي بإحداث الهيئة، وكذا أحكام مدونة التأمينات والنصوص التطبيقية الصادرة في هذا الشأن¹⁴⁹⁶. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في مجال التأمين التكافلي بالنظر إلى حداثة التجربة والحاجة إلى توفير بيئة رقابية تعزز ثقة المتعاملين وتضمن استقرار السوق، وهو ما تؤكدته التقارير السنوية للهيئة التي تجعل من الحكامة والرقابة الاحترازية وحماية المؤمن لهم من أولوياتها¹⁴⁹⁷.

وبالموازاة مع الرقابة المالية، عهد المشرع إلى اللجنة الشرعية للمالية التشاركية التابعة للمجلس العلمي الأعلى بمهمة إبداء الرأي بالمطابقة الشرعية للمنتجات والعمليات المتعلقة بالتأمين التكافلي قبل تسويقها، بما يضمن انسجامها مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية على الصعيد الوطني¹⁴⁹⁸. ويعكس هذا الاختيار حرص المشرع على بناء نموذج مؤسسي يجمع بين الرقابة القانونية والرقابة الشرعية، بما يعزز الثقة في منتجات المالية التشاركية ويحد من تباين الاجتهادات الفقهية.

كما يبرز دور بنك المغرب من خلال إشرافه على القطاع البنكي التشاركي ومساهمته في ترسيخ الاستقرار المالي، بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين التمويل التشاركي والتأمين التكافلي، ولا سيما في المنتجات التمويلية التي تستلزم تغطيات تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة. وتؤكد تقارير بنك المغرب وتقارير الاستقرار المالي الصادرة بشراكة مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئات الرقابية الأخرى أهمية التنسيق بين مختلف المتدخلين لضمان سلامة المنظومة المالية التشاركية وتطويرها¹⁴⁹⁹.

ورغم هذا البناء المؤسسي المتكامل، فإن نجاح المنظومة لا يرتبط بوجود المؤسسات في حد ذاته، وإنما بمدى التنسيق بينها، وسرعة مواكبتها للتطورات التي تعرفها الصناعة المالية الإسلامية، ولا سيما في ظل التحول الرقمي، وتنامي المنتجات المالية المركبة، وظهور مخاطر جديدة تستوجب تحديثاً مستمراً للأدوات الرقابية وآليات الإشراف. كما تبرز الحاجة إلى تطوير آليات الرقابة الرقمية، وتعزيز تبادل المعلومات بين المؤسسات، وتبسيط مساطر اعتماد المنتجات الجديدة، بما يحقق التوازن بين متطلبات الامتثال والابتكار¹⁵⁰⁰.

¹⁴⁹⁵ القانون رقم 59.13 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 بمثابة مدونة التأمينات، الجريدة الرسمية.

¹⁴⁹⁶ القانون رقم 64.12 القاضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛ ومدونة التأمينات.

¹⁴⁹⁷ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS)، التقرير السنوي 2025.

¹⁴⁹⁸ المجلس العلمي الأعلى، قرار المجلس العلمي الأعلى رقم 01/17 بشأن إحداث اللجنة الشرعية للمالية التشاركية وتحديد اختصاصاتها، الصادر بتاريخ 27 يناير 2017، كما تم الاستناد إلى الإجراء بالمطابقة الشرعية الصادرة عن اللجنة بشأن منتجات التأمين التكافلي

¹⁴⁹⁹ بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة 2024، الرباط، 2025، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2024، الرباط، 2025.

¹⁵⁰⁰ نفس المرجع.

إن من أبرز نقاط القوة في التجربة المغربية اعتمادها نموذجاً مؤسستياً يقوم على التكامل بين الرقابة القانونية والرقابة الشرعية، وهو ما يوفر ضمانات مهمة لتعزيز الثقة في قطاع التأمين التكافلي. غير أن فعالية هذا النموذج تظل مرتبطة بقدرته على مواكبة التطور السريع للسوق، وتبسيط المساطر، وتشجيع الابتكار، بما يحقق التوازن بين متطلبات الامتثال الشرعي وضرورات الكفاءة الاقتصادية، ويحول دون أن تتحول الرقابة إلى عنصر يبطئ وتيرة تطوير المنتجات أو يقلل من تنافسية السوق.

خلاصة المطلب الثاني

يتضح من خلال دراسة الإطار القانوني والمؤسساتي أن المغرب اختار نهجاً تدريجياً في إرساء صناعة التأمين التكافلي، فعمل على توفير الأساس التشريعي، واستكمال النصوص التنظيمية، وإحداث منظومة رقابية تجمع بين الإشراف المالي والرقابة الشرعية. وقد أسهم هذا التوجه في إرساء قواعد قانونية واضحة، وتوفير قدر معتبر من الأمن القانوني للمؤسسات والمشاركين. غير أن القراءة التحليلية لهذا المسار تكشف أن الجهد التشريعي والمؤسساتي سبق، إلى حد بعيد، التطور الفعلي للسوق. فبينما اكتمل البناء القانوني في فترة وجيزة نسبياً، ظل انتشار التأمين التكافلي ونموه الاقتصادي يسيران بوتيرة أكثر تحفظاً، وهو ما يدل على أن نجاح التجربة لا يتوقف على جودة النصوص القانونية فحسب، وإنما يتطلب أيضاً توافر شروط اقتصادية ومؤسسية وسوقية تساعد على تحويل هذا الإطار التشريعي إلى ممارسة عملية قادرة على تحقيق أهدافها. ومن ثم، فإن تقييم التجربة المغربية يقتضي الانتقال من دراسة البناء القانوني إلى تحليل واقع السوق ومؤشرات أدائه، وهو ما يشكل محور المبحث الثاني من هذه الدراسة.

خلاصة المبحث الأول

خلص هذا المبحث إلى أن التأمين التكافلي يستند إلى مرجعية فقهية تقوم على مبادئ التعاون والتبرع وتقاسم المخاطر، وهي مبادئ وجدت تأصيلها في النصوص الشرعية والاجتهاد الفقهي المعاصر، ثم ترجمت إلى قواعد قانونية ومؤسسية ضمن التشريع المغربي. كما أظهر أن المشرع المغربي لم يكتف بإدراج التأمين التكافلي ضمن المنظومة القانونية، بل حرص على إرساء نموذج رقابي يجمع بين الرقابة المالية والرقابة الشرعية، بما ينسجم مع خصوصية هذا النشاط. ومع ذلك، فإن استكمال البناء التشريعي والمؤسساتي لا يعد في حد ذاته مؤشراً كافياً على نجاح التجربة؛ إذ تبقى القيمة الحقيقية لهذا الإطار رهينة بقدرته على إنتاج سوق تكافلية نشطة وقادرة على الاستجابة لحاجيات الأفراد والمؤسسات. ومن هنا، تبرز أهمية الانتقال من التأصيل النظري إلى دراسة الممارسة العملية، من خلال تحليل مؤشرات الأداء، وقياس مستوى انتشار المنتجات التكافلية، والوقوف على أبرز التحديات الاقتصادية والتنظيمية والرقمية التي تواجهها، مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة لاستشراف آفاق تطوير التجربة المغربية.

المبحث الثاني: التجربة المغربية للتأمين التكافلي بين الواقع والآفاق

لم يعد تقييم تجربة التأمين التكافلي في المغرب يقتصر على استعراض الإطار القانوني الذي ينظمها، وإنما أصبح يقتضي الوقوف على واقعها العملي من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعكس مستوى تطورها داخل سوق التأمين الوطنية. فبعد استكمال البناء التشريعي والمؤسساتي، انتقلت التجربة المغربية إلى مرحلة التزليل الفعلي، الأمر الذي يسمح بتقييم مدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها، سواء من حيث توسيع العرض التأميني المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو من حيث تعزيز الشمول المالي، أو من حيث المساهمة في تنويع مكونات الصناعة التأمينية بالمغرب. وانطلاقاً من ذلك، سيتم تناول هذا المبحث من خلال دراسة واقع السوق التكافلية المغربية استناداً إلى المعطيات الرسمية الصادرة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبنيك المغرب، ثم الوقوف على أبرز التحديات التي ما تزال تعترض هذا القطاع، مع استشراف آفاق تطويره في ضوء التجارب المقارنة.

المطلب الأول: واقع سوق التأمين التكافلي بالمغرب في ضوء المؤشرات الرسمية

يمثل الوقوف على واقع سوق التأمين التكافلي خطوة أساسية لتقييم مدى نجاح التجربة المغربية، إذ إن فعالية أي إطار قانوني لا تقاس بمجرد صدور النصوص المنظمة، وإنما بمدى انعكاسها على حجم النشاط الاقتصادي، وتطور المؤشرات المالية، وقدرة السوق على استقطاب المتعاملين. ومن هذا المنطلق، سيتم تحليل أهم المؤشرات التي أوردتها التقارير الرسمية، باعتبارها أداة موضوعية لقياس تطور القطاع والكشف عن مكان القوة والإكراهات التي ما تزال تحد من انتشاره.

الفرع الأول: تطور البنية المؤسسية والمؤشرات العامة لسوق التأمين التكافلي

أفضى استكمال الإطار القانوني المنظم للتأمين التكافلي إلى انتقال التجربة المغربية من مرحلة التأصيل التشريعي إلى مرحلة الممارسة الفعلية، حيث بدأت أولى عمليات التأمين التكافلي خلال سنة 2022، قبل أن يشهد النشاط تطوراً تدريجياً خلال السنوات اللاحقة. وقد حرصت السلطات العمومية على اعتماد مقاربة تدريجية في الترخيص، بما يضمن استقرار السوق ويحد من المخاطر المرتبطة بحدثة هذا النشاط.

ويبين التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي¹⁵⁰¹ أن عدد مقاولات التأمين التكافلي المرخص لها ظل مستقراً عند أربع مقاولات خلال سنتي 2023 و2024، إلى جانب نافذة لإعادة التأمين التكافلي، وشبكة توزيع تضم اثني عشر بنكاً تشاركياً وثلاث نوافذ للبنوك التشاركية، فضلاً عن مكتب للعرض البنكي، وهو ما يعكس أن مرحلة التأسيس المؤسسي أصبحت شبه مكتملة، وأن الرهان انتقل من إحداث الفاعلين إلى توسيع نطاق نشاطهم داخل السوق.

الجدول رقم (1): تطور الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين التكافلي بالمغرب (2016-2024) 1502

السنة	الحدث	الأثر على السوق
2016	صدور القانون رقم 59.13 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 بمثابة مدونة التأمينات وإدراج التأمين التكافلي ضمن المنظومة القانونية المغربية	إرساء الأساس القانوني لممارسة نشاط التأمين التكافلي
2019-2021	صدور النصوص التنظيمية والمناشير التطبيقية المتعلقة بتنزيل أحكام التأمين التكافلي	استكمال الإطار التنظيمي وتحديد شروط الترخيص والممارسة
2022	منح أولى الاعتمادات لمزاولة عمليات التأمين التكافلي	الانتقال من مرحلة التأطير القانوني إلى مرحلة الممارسة الفعلية
2023	بدء تسويق أولى منتجات التأمين التكافلي المرتبطة بالمالية التشاركية	دخول التأمين التكافلي إلى السوق المغربية بصورة عملية
2024	توسع تدريجي في المنتجات وتطور الربط مع التمويلات البنكية التشاركية	بداية تشكل سوق تكافلية وطنية واستقرار النشاط تدريجياً

¹⁵⁰¹ التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي https://acaps.ma/sites/default/files/2026-03/ACAPS_Rapport_secteur_assurance2024_Ar.pdf

¹⁵⁰² الاعتماد على: القانون رقم 59.13 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 بمثابة مدونة التأمينات؛ والقرارات والمناشير الصادرة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لتنزيل أحكام التأمين التكافلي، ولا سيما المنشور رقم DAPS/EA/21/19 الصادر بتاريخ 16 يوليوز 2021؛ والتقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لسنة 2023؛ والتقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لسنة 2024.

تكشف البيانات الواردة في الجدول أن مسار بناء سوق التأمين التكافلي بالمغرب اتسم بالتدرج، حيث سبقت مرحلة الممارسة الفعلية مرحلة طويلة من الإعداد التشريعي والتنظيمي. فقد انصب الاهتمام في البداية على توفير الإطار القانوني والمؤسسي، قبل الانتقال إلى اعتماد النصوص التطبيقية ومنح التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط. ويلاحظ كذلك أن الفترة الممتدة بين إدراج التأمين التكافلي ضمن المنظومة القانونية وبدء تسويق المنتجات اتسمت ببطء نسبي، وهو ما يعكس حرص السلطات التنظيمية على استكمال مختلف المتطلبات القانونية والشرعية قبل إطلاق السوق. ورغم أن هذا التدرج ساهم في تعزيز سلامة البناء المؤسسي، فإنه أثر في المقابل في وتيرة انتشار التأمين التكافلي مقارنة ببعض التجارب الدولية التي اعتمدت مسارات أكثر سرعة.

إن تقييم التجربة المغربية ينبغي ألا يقتصر على رصد التسلسل الزمني للإصلاحات، وإنما يجب أن ينصرف إلى قياس مدى انعكاس هذه الإصلاحات على المؤشرات الاقتصادية للسوق، لأن نجاح أي إطار قانوني يظل رهيناً بقدرته على تحقيق انتشار فعلي للمنتجات، واستقطاب المشتركين، ورفع مساهمة التأمين التكافلي داخل سوق التأمين الوطنية.

الجدول رقم (2): البنية المؤسسية لقطاع التأمين التكافلي بالمغرب (2024) 1503

المعطيات	المؤشر
4	عدد مقاولات التأمين التكافلي
1	عدد نوافذ إعادة التأمين التكافلي
12	عدد البنوك التشاركية
3	عدد نوافذ البنوك التشاركية
1	مكتب العرض البنكي

الشركات الأربع المرخص لها هي:

– وفا تكافل (Wafa Takaful)

– تكافلية للتأمينات (Takafulia Assurances)

– التعاونية للتأمين التكافلي (Taaouniyate Taamine Takafuli)

– المغربية تكافل (Al Maghribia Takaful)

ولا يفهم من استقرار عدد الشركات المرخص لها أن التجربة تعرف حالة من الجمود، وإنما يعكس توجهها تنظيمياً يقوم على التدرج في بناء السوق، وهو نهج ينسجم مع طبيعة الأنشطة المالية المستحدثة التي تتطلب توفير شروط الملاءة والحكمة قبل التوسع في منح التراخيص.

إن نجاح التجربة المغربية لا ينبغي أن يقاس بعدد المؤسسات المرخص لها فحسب، لأن هذا المؤشر يعكس الجانب التنظيمي أكثر مما يعكس دينامية السوق. فالمؤشر الأكثر دلالة يتمثل في حجم الأقساط المكتتبة، وعدد المشتركين، ومعدل انتشار المنتجات التكافلية، ومدى مساهمة هذا النشاط في إجمالي سوق التأمين الوطني. لذلك فإن استقرار عدد الفاعلين خلال مرحلة التأسيس لا يعد مؤشراً سلبياً في حد ذاته، بقدر ما يجعل تقييم التجربة رهيناً بقدرتها على تحقيق نمو حقيقي في النشاط التأميني وتعزيز حضورها داخل السوق المغربية.

الفرع الثاني: تطور النشاط التأميني التكافلي في ضوء المؤشرات المالية

لا يكفي للحكم على نجاح تجربة التأمين التكافلي الوقوف عند اكتمال البناء التشريعي أو المؤسسي، وإنما ينبغي استحضار المؤشرات المالية التي تعكس مستوى تفاعل السوق مع هذا النموذج التأميني. وتكتسي هذه المؤشرات أهمية خاصة في التجربة المغربية بالنظر إلى حداثة القطاع، إذ تمثل السنوات الأولى من الممارسة مرحلة تأسيسية تسمح بقياس وتيرة النمو، ورصد اتجاهات الطلب، وتقييم مدى قدرة المنتجات التكافلية على اكتساب موقع داخل السوق الوطنية. وتفيد المعطيات الرسمية الصادرة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أن نشاط التأمين التكافلي عرف خلال سنة 2024 تطوراً ملحوظاً مقارنة بالسنة السابقة، سواء من حيث حجم الأقساط الصادرة أو من حيث توزيعها بين مختلف الفروع التأمينية، وهو ما يعكس بداية انتقال القطاع من مرحلة الإطلاق إلى مرحلة التوسع التدريجي، رغم استمرار محدودية حجمه مقارنة بإجمالي سوق التأمين المغربي.

الجدول رقم (3): تطور الأقساط الصادرة للتأمين التكافلي بالمغرب 1504

السنة	الأقساط الصادرة (مليون درهم) 1505	نسبة النمو
2023	65.9	--
2024	94.9	44.1%

تكشف هذه المعطيات أن الأقساط الصادرة ارتفعت بحوالي 29 مليون درهم خلال سنة واحدة، وهو تطور يعكس تنامي الإقبال على المنتجات التكافلية، خاصة تلك المرتبطة بعمليات التمويل البنكي التشاركي. غير أن قراءة هذه المؤشرات تقتضي قدراً من التحفظ؛ إذ إن ارتفاع معدل النمو يبقى مرتبطاً أيضاً بحداثة نقطة الانطلاق، حيث إن أي زيادة في السنوات الأولى تؤدي إلى نسب نمو مرتفعة لا تعكس بالضرورة بلوغ السوق مرحلة النضج.

ومن زاوية تركيب المحفظة التأمينية، يبين التقرير أن التأمينات العائلية التكافلية تستحوذ على الحصة الأكبر من الأقساط، في حين ما تزال مساهمة التأمينات العامة محدودة نسبياً، وهو ما يؤكد استمرار ارتباط تطور التأمين التكافلي بدينامية التمويلات البنكية التشاركية أكثر من ارتباطه بتوسع الطلب المستقل على مختلف المنتجات التأمينية. ويفسر هذا الوضع بطبيعة المرحلة التي يجتازها القطاع، إذ كان التركيز في البداية منصبا على توفير المنتجات الضرورية لمواكبة التمويل العقاري والتمويلات التشاركية الأخرى، قبل الانتقال تدريجياً إلى توسيع العرض ليشمل فروعاً جديدة تستجيب لحاجيات الأفراد والمقاولات.

ولا يقتصر تقييم الأداء على حجم الأقساط، بل يمتد إلى تحليل وزنها داخل السوق الوطنية. فرغم تسجيل نمو سنوي مهم، ما تزال مساهمة التأمين التكافلي في إجمالي رقم معاملات سوق التأمين بالمغرب محدودة، وهو ما يدل على أن القطاع يوجد في مرحلة البناء أكثر منه في مرحلة المنافسة الفعلية مع التأمين التقليدي. ويؤكد ذلك أن التحدي الرئيس لم يعد مرتبطاً بإرساء الإطار القانوني، وإنما بتوسيع قاعدة الزبناء، وتنويع المنتجات، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بمزايا التأمين التكافلي. إن المؤشرات المالية المسجلة خلال السنوات الأولى تعكس نجاحاً نسبياً في إطلاق التجربة المغربية، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على مدى ترسخها داخل السوق. فالنمو الحقيقي لا يقاس فقط بارتفاع الأقساط الصادرة، وإنما بقدرة القطاع على تنويع

1504 التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي https://acaps.ma/sites/default/files/2026-03/ACAPS_Rapport_secteur_assurance2024_Ar.pdf

1505 بنك المغرب، التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية لسنة 2024، الرباط، 2025.

منتجاته، وزيادة حصته السوقية، وتحقيق توازن بين الامتثال الشرعي والكفاءة الاقتصادية. ولذلك فإن المرحلة المقبلة تستوجب الانتقال من منطق التأسيس المؤسساتي إلى منطق تعزيز الانتشار السوقي، بما يسمح للتأمين التكافلي بأن يصبح مكوناً فاعلاً داخل الصناعة التأمينية الوطنية، لا مجرد نشاط مكمل للتمويلات البنكية التشاركية.

الفرع الثالث: قراءة تحليلية لمؤشرات الأداء المالي للتأمين التكافلي بالمغرب

لا يكتمل تقييم التجربة المغربية في مجال التأمين التكافلي بالوقوف عند حجم الأقساط أو عدد المؤسسات المرخص لها، وإنما يقتضي كذلك تحليل المؤشرات المالية التي تعكس مدى متانة القطاع وقدرته على تحقيق الاستدامة. ومن أهم هذه المؤشرات الاحتياطات التقنية، والتوظيفات المالية، ونتائج الاستغلال، ونشاط إعادة التكافل، باعتبارها عناصر أساسية في قياس سلامة النموذج الاقتصادي لشركات التأمين التكافلي.

وتبين المعطيات الواردة في التقرير السنوي لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أن الاحتياطات التقنية لصناديق التأمين التكافلي عرفت ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة 2024 مقارنة بالسنة السابقة، وهو تطور يرتبط بالزيادة المسجلة في حجم الأقساط المكتتبة واتساع نطاق النشاط. كما سجلت التوظيفات المالية للصناديق منحنى تصاعدياً، بما يعكس حرص الشركات على توظيف الأموال وفق الضوابط القانونية والشرعية، مع المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة والملاءة المالية¹⁵⁰⁶.

وفي المقابل، تشير البيانات نفسها إلى أن النتائج الصافية لشركات تسيير صناديق التأمين التكافلي ما تزال متأثرة بخصوصية المرحلة التأسيسية التي يمر بها القطاع، حيث تتحمل هذه الشركات تكاليف استثمارية وتشغيلية مرتفعة ترتبط بإطلاق المنتجات الجديدة، وتطوير الأنظمة المعلوماتية، وبناء شبكات التوزيع، وتكوين الموارد البشرية. ولذلك، فإن قراءة النتائج المالية ينبغي أن تتم في ضوء حداثة التجربة، لا بالقياس إلى شركات التأمين التقليدي التي راكمت خبرة وسوقاً مستقرة منذ عقود. كما أبرز التقرير تطور نشاط إعادة التأمين التكافلي، الذي يمثل إحدى الركائز الأساسية لضمان توزيع الأخطار وتعزيز الاستقرار المالي لصناديق التكافل. ورغم أهمية هذه الخطوة، فإن سوق إعادة التكافل بالمغرب لا تزال في طور البناء، الأمر الذي يجعل بعض الشركات تلجأ إلى الاستفادة من خدمات إعادة التكافل على المستوى الدولي، في انتظار اتساع السوق الوطنية وتعزيز قدراتها الاستيعابية¹⁵⁰⁷.

ومن زاوية اقتصادية، تكشف هذه المؤشرات أن قطاع التأمين التكافلي بدأ يحقق مؤشرات إيجابية على مستوى النمو، غير أن مساهمته في سوق التأمين المغربية ما تزال محدودة مقارنة بالتأمين التقليدي، سواء من حيث حجم الأقساط أو عدد العقود أو قيمة التعويضات. ويؤكد ذلك أن القطاع يوجد في مرحلة الانتقال من التأسيس إلى التمركز داخل السوق، وهي مرحلة تتطلب مواصلة دعم الابتكار، وتوسيع قاعدة المنتجات، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التأمين التكافلي.

إن المؤشرات المالية الحالية تعكس بداية واعدة للتجربة المغربية، لكنها لا تسمح بعد بالحديث عن بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي. فالنمو المسجل ينبغي تفسيره في ضوء حداثة النشاط وصغر حجم السوق، وليس باعتباره مؤشراً كافياً على ترسخ التأمين التكافلي داخل المنظومة التأمينية الوطنية. ولذلك، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في تحويل النمو الكمي إلى نمو نوعي، من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، وتنويع المنتجات، وتطوير آليات الاستثمار وإعادة التكافل، بما يحقق استدامة القطاع ويعزز قدرته على المنافسة.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والتنظيمية والرقمية وآفاق تطوير التأمين التكافلي في ضوء التجارب

المقارنة

¹⁵⁰⁶ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، التقرير السنوي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لسنة 2024، الرباط، 2025، (المبحث الخاص بالتأمين التكافلي: الاحتياطات التقنية، التوظيفات، والنتائج المالية).

¹⁵⁰⁷ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، التقرير السنوي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لسنة 2024، الرباط، 2025، (قسم إعادة التأمين التكافلي).

أظهرت المؤشرات السابقة أن التجربة المغربية في مجال التأمين التكافلي حققت تقدماً ملحوظاً على المستوى التشريعي والمؤسساتي، وبدأت تسجل مؤشرات إيجابية على مستوى النشاط. غير أن انتقال هذا القطاع إلى مرحلة النضج يظل رهيناً بقدرته على تجاوز مجموعة من التحديات التي تفرضها طبيعة السوق، ومتطلبات المنافسة، والتحول المتسارع التي يعرفها قطاع التأمين على الصعيد الدولي. ومن ثم، فإن تقييم التجربة المغربية يقتضي الوقوف عند أهم الإكراهات التي تحد من انتشارها، قبل استشراف سبل تطويرها في ضوء بعض التجارب المقارنة.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية والتنظيمية والرقمية التي تواجه التأمين التكافلي بالمغرب

غم ما تحقق من تقدم على المستوى التشريعي والمؤسساتي، فإن التأمين التكافلي بالمغرب ما يزال يواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر في وتيرة نموه وانتشاره. ولا ترجع هذه التحديات إلى حداثة التجربة فحسب، بل ترتبط أيضاً بخصوصية السوق المغربية، وبطبيعة المنتجات التكافلية، وبالتحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التأمين على الصعيد الدولي، وهو ما تؤكدته التقارير السنوية الصادرة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وتقارير الاستقرار المالي بالمغرب¹⁵⁰⁸.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات محدودية الحصة السوقية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التقليدي. فرغم الارتفاع الملحوظ في الأقساط المكتتبة خلال السنوات الأخيرة، فإن مساهمة هذا النشاط في إجمالي رقم معاملات سوق التأمين لا تزال محدودة، وهو ما يعكس أن القطاع يوجد في مرحلة التأسيس أكثر منه في مرحلة المنافسة الفعلية. وتظهر المؤشرات الرسمية أن نسب النمو المسجلة ينبغي قراءتها في ضوء صغر حجم السوق عند الانطلاق، الأمر الذي يجعل النمو النسبي لا يعكس بالضرورة توسعاً مماثلاً في الحصة السوقية¹⁵⁰⁹.

ويرتبط بذلك ضعف الوعي التأميني لدى شريحة من المتعاملين، إذ لا يزال كثير من الأفراد يفتقرون إلى معرفة دقيقة بخصائص التأمين التكافلي وآليات اشتغاله، أو يخلطون بينه وبين التأمين التقليدي. وقد بينت الدراسة الميدانية التي أنجزها عبد الهادي لميم ومولاي عمر السعدي أن الوعي بالتأمين التكافلي، والثقة في المنتجات المالية الإسلامية، والاتجاهات السلوكية، تعد من أهم المحددات المؤثرة في قرار الاشتراك في منتجات التكافل بالمغرب¹⁵¹⁰.

ومن التحديات المطروحة كذلك محدودية تنوع المنتجات التكافلية، إذ يظل النشاط مركزاً بصورة أساسية على التأمينات المرتبطة بمنتجات التمويل البنكي التشاركي، في حين لا تزال بعض فروع التأمينات العامة تعرف انتشاراً محدوداً. ويؤثر هذا الوضع في قدرة السوق على استقطاب فئات جديدة من الزبناء، ويحد من مساهمة التأمين التكافلي في تنويع العرض التأميني الوطني، وهو ما أكدته هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في تقاريرها السنوية¹⁵¹¹.

كما يواجه القطاع تحديات مرتبطة بإعادة التأمين التكافلي، بالنظر إلى محدودية الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية، الأمر الذي يدفع بعض الشركات إلى اللجوء إلى أسواق إعادة التكافل الخارجية لتغطية جزء من الأخطار الكبرى. ورغم أن هذا الخيار ينسجم مع متطلبات إدارة المخاطر، فإنه ينعكس على تكلفة العمليات، ويبرز الحاجة إلى تطوير سوق وطنية أكثر قدرة على استيعاب عمليات إعادة التكافل مستقبلاً¹⁵¹².

ولا تقل التحولات الرقمية أهمية عن التحديات السابقة؛ إذ يشهد قطاع التأمين عالمياً تحولاً عميقاً بفعل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والعقود الذكية، والمنصات الرقمية، وهي تقنيات أصبحت تؤثر

¹⁵⁰⁸ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، التقرير السنوي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لسنة 2024، الرباط، 2025؛ بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة 2024، الرباط.

¹⁵⁰⁹ بنك المغرب، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2024، الرباط، 2025.

¹⁵¹⁰ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، التقرير السنوي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لسنة 2024، مرجع سابق.

¹⁵¹¹ Lamime, A. & Essardi, M. O., *Exploration des Déterminants de l'Adoption de l'Assurance Takaful au Maroc : Une Étude Empirique Basée sur la Théorie*

Décomposée du Comportement Planifié et l'Analyse PLS-SEM, 2024.

¹⁵¹² هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، التقرير السنوي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لسنة 2024، مرجع سابق.

¹⁵¹² المرجع نفسه.

بصورة مباشرة في تصميم المنتجات، وتسعير الأخطار، وتحسين تجربة الزبون، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وفي هذا السياق، تؤكد تقارير بنك المغرب وتقرير الاستقرار المالي أن نجاح مؤسسات المالية التشاركية، ومن ضمنها التأمين التكافلي، أصبح مرتبطاً بقدرتها على مواكبة التحول الرقمي، وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير البنيات الرقمية، بما يضمن جودة الخدمات واستدامتها¹⁵¹³.

إن هذه التحديات، على أهميتها، لا تمثل عوائق هيكلية تحول دون تطور التأمين التكافلي، بقدر ما تعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها القطاع. فنجاح التجربة المغربية خلال السنوات المقبلة سيعتمد أساساً على الانتقال من منطق استكمال البناء المؤسسي إلى منطق توسيع السوق، وتحفيز الابتكار، وتعزيز الرقمنة، بما يسمح بتحويل النمو التشريعي الذي تحقق إلى نمو اقتصادي مستدام يرسخ مكانة التأمين التكافلي داخل المنظومة المالية الوطنية.

الفرع الثاني: آفاق تطوير التأمين التكافلي بالمغرب في ضوء التجارب المقارنة

لا يقتصر تطوير التأمين التكافلي على استكمال الإطار التشريعي أو توسيع عدد الفاعلين داخل السوق، بل يرتبط كذلك بالاستفادة من التجارب الدولية التي استطاعت أن تحقق مستويات متقدمة من النضج المؤسسي والاقتصادي. وقد أثبتت التجارب المقارنة أن نجاح صناعة التكافل لا يقوم على وجود إطار قانوني فحسب، وإنما يتطلب تكاملاً بين البيئة التنظيمية، والابتكار في المنتجات، والتحول الرقمي، وارتفاع الوعي التأميني، ووجود سوق فعالة لإعادة التكافل، وهو ما يفسر تفاوت مستويات تطور هذا النشاط بين الدول¹⁵¹⁴.

وتعد ماليزيا من أكثر التجارب نضجاً في هذا المجال، إذ اعتمدت منذ وقت مبكر سياسة تشريعية ومؤسسية متكاملة، توجت بإصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013، الذي نظم أنشطة التكافل ضمن إطار موحد ينسجم مع متطلبات الصناعة المالية الإسلامية. كما أسهمت الرقابة التي يمارسها البنك المركزي الماليزي، إلى جانب اعتماد حلول رقمية متقدمة وتنوع المنتجات، في جعل ماليزيا من أكبر أسواق التأمين التكافلي على المستوى الدولي¹⁵¹⁵.

أما المملكة العربية السعودية، فقد استفادت من اتساع حجم السوق المحلية وارتفاع الطلب على خدمات التأمين، إلى جانب تطوير الإطار الرقابي وتعزيز متطلبات الملاءة المالية والحوكمة. وقد أدى ذلك إلى تحقيق معدلات نمو مهمة في قطاع التأمين، مع تزايد الاعتماد على الحلول الرقمية، ومنصات التأمين الإلكترونية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة العمليات وتحسين تجربة العملاء¹⁵¹⁶.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، ساهمت البيئة التشريعية المرنة، وتعدد المؤسسات المالية الإسلامية، والانفتاح على الابتكار المالي، في تعزيز مكانة التأمين التكافلي داخل المنظومة المالية. كما أولت الجهات الرقابية اهتماماً خاصاً بالتحول الرقمي، من خلال تشجيع التكنولوجيا المالية (FinTech)، وتبسيط الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات، الأمر الذي أسهم في رفع تنافسية شركات التكافل واستقطاب شرائح جديدة من المتعاملين¹⁵¹⁷.

وبالمقارنة مع هذه التجارب، يتبين أن المغرب استطاع خلال فترة وجيزة إرساء إطار قانوني ومؤسسي متين، يقوم على التكامل بين الرقابة القانونية التي تمارسها هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والرقابة الشرعية التي تضطلع بها اللجنة الشرعية للمالية التشاركية التابعة للمجلس العلمي الأعلى. غير أن التجربة المغربية ما تزال في مرحلة البناء الاقتصادي، وهو ما

¹⁵¹³ بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة 2024، مرجع سابق؛ بنك المغرب، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2024، مرجع سابق.

¹⁵¹⁴ هيئة الخدمات المالية الإسلامية، *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2025*؛ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2024*.

¹⁵¹⁵ *Islamic Financial Services Act 2013*؛ *Financial Stability Review 2024*، Bank Negara Malaysia

¹⁵¹⁶ البنك المركزي السعودي، *Insurance Market Report 2024*.

¹⁵¹⁷ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، *Annual Report 2024*.

يفسر محدودية حجم السوق، وتركيز النشاط في بعض المنتجات المرتبطة بالتمويل البنكي التشاركي، مقارنة بالتنوع الذي تعرفه الأسواق الرائدة. 1518

ومن جهة أخرى، تكشف التجارب المقارنة أن الرقمنة أصبحت من أهم عوامل تطوير صناعة التأمين التكافلي، سواء من خلال رقمنة الاكتتاب، أو معالجة المطالبات، أو توظيف الذكاء الاصطناعي في تقييم الأخطار، أو استخدام البيانات الضخمة لتطوير المنتجات وتحسين جودة الخدمات. ويكتسي هذا المعطى أهمية خاصة بالنسبة للمغرب، في ظل الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي، وما توفره من فرص لتعزيز الابتكار ورفع كفاءة القطاع المالي. 1519

إن التجربة المغربية لا تحتاج إلى إعادة بناء إطارها التشريعي بقدر ما تحتاج إلى تعميق تنزيله العملي، من خلال تشجيع الابتكار في المنتجات التكافلية، وتوسيع مجالات استخدامها خارج نطاق التمويلات البنكية التشاركية، وتطوير سوق إعادة التكافل، والاستثمار في الرقمنة، وتعزيز الثقافة التأمينية لدى الأفراد والمقاولات. كما أن الاستفادة من التجارب المقارنة ينبغي ألا تقوم على نقل النماذج الأجنبية بحذافيرها، وإنما على استلهام الممارسات الناجحة وتكييفها مع الخصائص القانونية والاقتصادية والاجتماعية للسوق المغربية، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والالتزام بالضوابط الشرعية.

خلاصة المبحث الثاني

تكشف القراءة التحليلية للتجربة المغربية في مجال التأمين التكافلي أن هذا القطاع عرف، خلال فترة وجيزة، تطوراً ملحوظاً على مستوى التأطير التشريعي والتنظيمي، مدعوماً بإرساء منظومة مؤسسية تجمع بين الرقابة القانونية والرقابة الشرعية، بما أسهم في توفير إطار ملائم لانطلاق هذا النشاط داخل المنظومة المالية التشاركية. كما أظهرت المؤشرات الرسمية الصادرة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي تسجيل منحنى تصاعدي في حجم الأقساط المكتتبة وعدد العمليات المنجزة، وهو ما يعكس بداية تشكل سوق وطنية للتأمين التكافلي، وإن كانت لا تزال في مرحلة النمو والتوسع. 1520

وفي المقابل، أبرز التحليل أن هذه المؤشرات، على أهميتها، لا تكفي وحدها للحكم على بلوغ التجربة مرحلة النضج، بالنظر إلى استمرار محدودية الحصة السوقية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التقليدي، وارتباط جزء مهم من نشاطه بمنتجات التمويل البنكي التشاركي، فضلاً عن استمرار عدد من التحديات المرتبطة بتنوع المنتجات، وتطوير سوق إعادة التكافل، وتعزيز الثقافة التأمينية، وتسريع التحويل الرقمي، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في تنافسية القطاع واستدامة نموه. 1521

كما بينت المقارنة مع بعض التجارب الدولية الرائدة، وعلى رأسها ماليزيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، أن نجاح صناعة التأمين التكافلي لا يرتبط فقط بوجود إطار قانوني منظم، وإنما يتطلب كذلك بناء منظومة متكاملة تقوم على الابتكار، والتكامل بين مختلف مكونات الصناعة المالية الإسلامية، والاستثمار في التكنولوجيا المالية، وتطوير آليات الحوكمة وإدارة المخاطر. وهو ما يبرز أن التجربة المغربية، رغم ما حققتها من مكاسب تنظيمية، ما تزال تمتلك هامشاً مهماً لتعزيز أدائها الاقتصادي وتوسيع انتشارها داخل السوق الوطنية. 1522

- 1518 هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، التقرير السنوي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لسنة 2024؛ بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة 2024.
- 1519 بنك المغرب، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2024؛ وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الوثائق الرسمية المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي.
- 1520 هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، التقرير السنوي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لسنة 2024، الرباط، 2025؛ بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة 2024، الرباط، 2025.
- 1521 بنك المغرب، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2024، الرباط، 2025؛ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، التقرير السنوي لقطاع التأمين وإعادة التأمين لسنة 2024.
- 1522 البنك المركزي الماليزي، Financial Stability Review 2024؛ البنك المركزي السعودي، Insurance Market Report 2024؛ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، Annual Report 2024.

إن خصوصية التجربة المغربية تكمن في نجاحها في إرساء نموذج يجمع بين المرجعية الشرعية والتنظيم المالي الحديث، غير أن المحافظة على هذا التوازن تقتضي الانتقال من مرحلة بناء الإطار القانوني والمؤسسي إلى مرحلة تعميق الممارسة العملية، من خلال تشجيع الابتكار، وتوسيع قاعدة المنتجات، وتطوير الحلول الرقمية، ورفع مستوى الوعي التأميني، بما يجعل التأمين التكافلي ليس مجرد بديل مشروع للتأمين التجاري، وإنما مكونا فاعلا في تحقيق الشمول المالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ودعم استقرار المنظومة المالية بالمغرب.

الخاتمة

لم يعد التأمين التكافلي مجرد اجتهاد فقهي يهدف إلى تجاوز الإشكالات الشرعية المرتبطة بالتأمين التجاري، بل أصبح أحد مكونات الصناعة المالية الإسلامية، يزاوج بين متطلبات الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ومقتضيات الكفاءة الاقتصادية والاستقرار المالي. وانطلاقاً من هذا المعطى، سعت هذه الدراسة إلى تحليل التأمين التكافلي من منظور فقهي وقانوني واقتصادي، مع الوقوف على واقع التجربة المغربية في ضوء تطورها التشريعي والمؤسسي، ومدى انعكاس ذلك على مؤشرات الأداء الفعلية داخل سوق التأمين.

وقد أبانت الدراسة أن التأمين التكافلي يستند إلى منظومة تعاقدية متميزة تقوم على التعاون والتبرع وتقاسم المخاطر، بما يجعله مختلفاً عن التأمين التجاري من حيث الأساس الشرعي، دون أن يفقد وظيفته الاقتصادية المتمثلة في إدارة الأخطار وتوفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات. كما تبين أن المشرع المغربي استطاع إرساء إطار قانوني وتنظيمي متكامل لهذا النشاط، من خلال تعديل مدونة التأمينات وإخضاعه لرقابة مالية تمارسها هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ورقابة شرعية تضطلع بها اللجنة الشرعية للمالية التشاركية التابعة للمجلس العلمي الأعلى، وهو ما أسهم في توفير بيئة تنظيمية ملائمة لانطلاق التجربة.

غير أن التحليل القائم على المؤشرات الرسمية أظهر أن نجاح التجربة المغربية لا ينبغي أن يقاس بوجود الإطار التشريعي والمؤسسي وحده، وإنما بمدى قدرتها على تحقيق انتشار سوقي فعلي، وتنوع المنتجات، ورفع مساهمتها في سوق التأمين الوطنية، وتعزيز تنافسيتها في ظل التحولات الرقمية التي يعرفها القطاع المالي. كما أبرزت المقارنة مع بعض التجارب الدولية الرائدة أن المرحلة المقبلة تستوجب الانتقال من منطق التأسيس القانوني والمؤسسي إلى منطق التطوير الاقتصادي والابتكار الرقمي، بما يضمن استدامة النمو ويعزز مكانة التأمين التكافلي داخل المنظومة المالية المغربية.

ويرى الباحث أن القيمة الحقيقية للتأمين التكافلي لا تكمن في كونه بديلاً شرعياً للتأمين التجاري فحسب، وإنما في قدرته على تقديم نموذج تأميني يجمع بين الاعتبارات الشرعية والاقتصادية والتنموية، شريطة أن يواكب التطورات التقنية والمالية، وأن يستثمر الإمكانيات التي تتيحها الرقمنة، مع المحافظة على الضوابط الشرعية التي تشكل أساس مشروعيتها وخصوصيته.

النتائج

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، يمكن إجمال أهمها فيما يأتي:

1. أن التأمين التكافلي يقوم على أساس فقهي مستقل يرتكز على التعاون والتبرع وتقاسم المخاطر، الأمر الذي يميزه عن التأمين التجاري من حيث البنية التعاقدية، مع احتفاظه بالوظيفة الاقتصادية المتمثلة في إدارة الأخطار.
2. أن مشروعية التأمين التكافلي استقرت في قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية المعاصرة، غير أن تقييمه لا ينبغي أن يقتصر على إثبات مشروعيته، بل يمتد إلى قياس مدى قدرته على تحقيق مقاصد الشريعة في التطبيق العملي.
3. أن التجربة المغربية نجحت في إرساء إطار قانوني ومؤسسي متكامل للتأمين التكافلي، يجمع بين الرقابة القانونية والرقابة الشرعية، بما وفر أساساً تنظيمية ملائمة لانطلاق هذا النشاط.

4. أن المعطيات الرسمية الصادرة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي تؤكد تسجيل مؤشرات نمو إيجابية خلال السنوات الأولى، سواء من حيث عدد المؤسسات المرخص لها أو حجم الأقساط المكتتبة، غير أن القطاع لا يزال في مرحلة البناء مقارنة بسوق التأمين التقليدي.
 5. أن محدودية الحصة السوقية للتأمين التكافلي ترجع إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها حداثة التجربة، وضعف الثقافة التأمينية، ومحدودية تنوع المنتجات، وارتباط جزء مهم من النشاط بالتمويلات البنكية التشاركية.
 6. أن المقارنة مع التجارب الرائدة، ولا سيما ماليزيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، تبين أن نجاح صناعة التكافل يرتبط بتكامل الإطار التنظيمي مع الابتكار، والرقمنة، وتطوير سوق إعادة التكافل، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
 7. أن التحول الرقمي يمثل أحد أهم محددات مستقبل التأمين التكافلي، لما يوفره من إمكانيات لتحسين إدارة المخاطر، وتطوير المنتجات، والرفع من جودة الخدمات، وتوسيع قاعدة المستفيدين.
 8. أن مستقبل التأمين التكافلي بالمغرب يرتبط بالانتقال من مرحلة التأسيس التشريعي إلى مرحلة النضج الاقتصادي، بما يسمح بتحقيق مساهمة أكبر في الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.
- التوصيات**

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة، يوصي الباحث بما يأتي:

1. مواصلة تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين التكافلي بما يواكب المستجدات الاقتصادية والتكنولوجية، مع الحرص على تحقيق التوازن بين المرونة التنظيمية ومتطلبات الامتثال الشرعي.
2. تعزيز التنسيق بين هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وبنك المغرب، واللجنة الشرعية للمالية التشاركية، بما يساهم في تطوير الحكامة وتسريع اعتماد المنتجات الجديدة.
3. تشجيع شركات التأمين التكافلي على تنوع منتجاتها، وعدم الاقتصار على المنتجات المرتبطة بالتمويلات البنكية التشاركية، بما يوسع قاعدة المستفيدين ويرفع من الحصة السوقية للقطاع.
4. الاستثمار في التحول الرقمي من خلال تطوير منصات الاكتتاب الإلكتروني، ورقمنة تدبير المطالبات، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في إدارة الأخطار وتحسين جودة الخدمات.
5. دعم برامج التوعية والتثقيف التأميني، وإدماج الثقافة التأمينية والمالية التشاركية ضمن المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي.
6. تشجيع البحث العلمي التطبيقي في مجالات التأمين التكافلي، وربط نتائجه باحتياجات المؤسسات الرقابية والفاعلين في السوق.
7. تطوير سوق إعادة التكافل، بما يعزز استقلالية القطاع ويحد من الاعتماد على الأسواق الخارجية في تغطية الأخطار الكبرى.
8. الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، مع مراعاة الخصوصيات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية للمغرب، بما يضمن نقل الممارسات الناجحة دون الإخلال بخصوصية النموذج المغربي.

آفاق البحث

رغم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن موضوع التأمين التكافلي ما يزال يثير عددًا من الإشكالات العلمية التي تستحق مزيدًا من البحث، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها قطاع التأمين عالميًا. ومن أبرز هذه الموضوعات: أثر الذكاء الاصطناعي في إدارة عمليات التأمين التكافلي، ودور تقنية البلوكشين في تعزيز الشفافية والثقة داخل صناديق التكافل، والإشكالات القانونية المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية في التأمين الرقمي، وتقييم انعكاسات الرقمنة على الرقابة الشرعية، فضلًا عن إنجاز دراسات مقارنة لقياس الأداء المالي والتشغيلي للتأمين التكافلي المغربي في ضوء التجارب الدولية الرائدة، بما يساهم في تطوير هذا القطاع وتعزيز مساهمته في تحقيق أهداف الشمول المالي والتنمية المستدامة.